



"إذا رأيت الدول تنقص من أطرافها.. فدق ناقوس الخطر..."

مقال مناصرة



بقلم: سارة مديني

جانفي 2023

"إذا رأيت الدول تنقص من أطرافها.. فصدق ناقوس الخطر..."

" قد يحصل أن الدولة تأخذ بمظاهر القوة والبطش لكنّها افاقة قريبة الخمود، أشبه بالسراج عند انتهاء الزيت منه، فانه يتوهج لكن سرعان ما ينطفئ...فعندما تنهار الدول يكثر فيها المنجمون، والمتسولون و المنافقون و المدّعون و الكتبة و القوّالون و المتفقهون و المتسيّسون و المدّاحون و الهجّأؤون و الانتهازيون، فتتكشف الأقنعة و يختلط ما لا يختلط، يضيع التقدير و يسوء التدبير، و تختلط المعاني و الكلام، و يختلط الصدق بالكذب..."

لعل هذه أبلغ قولة للعلامة ابن خلدون والتي من شأنها توصيف ما الت اليه الجمهورية التونسية في العشرية الأخيرة وخاصة منذ 25 جويلية 2021 واستفراد الرئيس قيس سعيد بالسلطة. ذلك أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة التونسية باءت تنذر بخرابها.

فجمع رئيس الجمهورية لمختلف السلط بيده واستبداده في الحكم عن طريق سن القوانين المقيضة للحريات والتراجع عن المكتسبات التي ناضلت من أجلها أجيال من المناضلات والمناضلين وتطبيقه لممارسات متسمة بالظلم والبطش والايقافات العشوائية والمغالاة في المحاكمات لا يمكن الا أن يكشف النوايا الدكتاتورية لديه ورغبته في هدم كل ما بني منذ دولة الاستقلال وبناء دولة ظالمة وضعيفة على أنقاضه.

كما أن السياسة الفردانية وغياب الحوار والتشاركية وجد أثره في سياسات الحكومة الفاشلة التي اتسمت بكثرة المجبى وتثقيل كاهل المواطنين والمواطنات بالضرائب لنجد أنفسنا اليوم أمام شعب مفقر في غالبيته لا تتوفر له أبسط ظروف العيش الكريم

وتغيب عنه الموارد الأساسية التي من شأنها ضمان كرامته ورغد عيشه في دولة توافقت بفسادها و فشلها و خرابها في تنظيم موت أبنائها و بناتها في البحار، و لم تجد حيال ذلك سوى الصمت المدقع المخزي كحل لتجاوز فواجعهم، مكلولا بقمع احتجاجات التونسيين و التونسيات إزاء مصائبهم و تعبيرا عن غضبهم و لم تكلف نفسها حتى عناء الاستماع اليهم و جعلت من حلم الهجرة، أ قانونية كانت أم غير نظامية، هاجس الطيف الواسع من الشباب و الشابات و حتى المراهقين و المسنين.

هذا الفشل تترجم أيضا من خلال القوانين التي تم سنها و اخرها المرسوم عدد 55 المنظم للانتخابات الذي اعتمد على نظام الاقتراع على الأفراد في دوائر ضيقة و هو اختيار يضرب مبادئ الديمقراطية و المساواة بين المواطنين و المواطنات و يمثل تراجعا عن مكتسبات التونسيات و خرقا للدستور التونسي الذي يلزم الدولة بتعزيز التنافس في المجالس المنتخبة بما أنه لا يسمح بضمان مشاركة حقيقية للنساء في العمل السياسي بما أن تحقيق التنافس صلبه يغدو أمرا مستحيلا، خاصة مع غياب الإرادة اللازمة من قبل رئيس الجمهورية لتطويع نظام الاقتراع هذا مع مبدأ التنافس، و هو ما بينته نتائج الانتخابات التشريعية المسقطة و التي شهدت مشاركة لا تتجاوز 10 بالمائة من جملة الناخبين.

بالإضافة الى ذلك، فإن استقالة الدولة من مهامها و عبثها المتواصل وضع ثقله خاصة على الفئات الأكثر هشاشة مجتمعا، و خاصة النساء، فقد تدهورت وضعية المواطنات التونسيات و النساء المتواجدات على التراب التونسي، قانونيا و واقعا. ذلك أن دستور رئيس الجمهورية الجديد يحمل في طياته العديد من الأفخاخ التي تهدد حقوق النساء و حرياتهن و منها غياب التنصيص على مدنية الدولة، و التي تمثل أكبر ضمانات الحقوق و الحريات، و منح ضرورة تطبيق مقاصد الإسلام مكانة دستورية بدون تقديم أية إيضاحات عن المنهج التأويلي الذي سيتم اتباعه لتفسير هاته المقاصد، و غيرها من الفصول

المربية و التي تشكل تراجعا الى الوراء من حيث حقوق النساء و حرياتهن. كذلك، فقد شهد منسوب العنف المسلط على النساء ارتفاعا كبيرا و تم تسجيل عدة حالات قتل لنساء تونسيات جابهتها الدولة بصمتها و تخليها عن مسؤوليتها في حمايتهن و تطبيق القانون، ففي غضون شهرين قتلت 7 نساء تونسيات كنّ قد طالبن بحماية الدولة التي لم تحرك ساكنا و تركتهن ليواجهن مصيرهن لوحدهن.

في ظل هاته الظروف المهينة التي يعيشها الشعب التونسي و تدهور أوضاع الدولة التونسية و انسداد الأفق أمامها للخروج من الأزمة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في ظل الحكم الحالي القائم، يبدو أن الحوار الوطني الشامل الجامع لمختلف المنظمات الوطنية الوازنة في الجمهورية التونسية هو الحل الأنسب لتكريس علو دولة القانون و الحريات و مبادئ الديمقراطية و حقوق الانسان، فالفردانية و غياب التشاركية في أخذ القرار فلا يمكن بأية حالة من الأحوال الا أن تؤدي الى نتائج لا تحمد عقباها، ف"إذا رأيت الدول تنقص من أطرافها.. فدق ناقوس الخطر...".